الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٩٤
الاثنين، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كولا (ألبانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)
تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/774)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/775)

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/776)

(د) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/777)

(هـ) تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة
تقرير اللجنة الخامسة (A/50/778)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو من الأعضاء أولا أن يوجهوا انتباههم إلى تقرير اللجنة الخامسة (A/50/774) عن البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية".

وقد أوصت اللجنة الخامسة في الفقرة ١١ من تقريرها، بأن تقوم الجمعية العامة بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦: السيد خوسيه أ. ماركونديس دي كارفالهو، والسيد فيجاي غوخالي، والسيد يوجي كوماماروـ والسيد ولفغانغ استوكل، والسيد تانغ غوانغتنغ، والسيد جيوفاني لويجي فالنزا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعيّن هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-87055
9587055

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الخامسة عن البند الفرعي (ب) من البند ١٧ من جدول الأعمال، "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات" (A/50/775).

في الفقرة ٩ من هذا التقرير توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦: السيد بيتر جوهانز بييرما، والسيد سيرجيو تشابارو رويز، والسيد نيل هيويت فرانسيس، والسيد أتيليو نوربيرتو مولتيني، والسيد محمد محمود ولد الغوث، والسيد عمر سري.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين أولئك الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أوجه عناية الأعضاء الآن إلى تقرير اللجنة الخامسة عن البند الفرعي (ج) من البند ١٧ من جدول الأعمال، "تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات" (A/50/776).

في الفقرة ٤ من التقرير توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند عضوا في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين هذا الشخص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو من الأعضاء أن يوجهوا انتباههم الآن إلى تقرير اللجنة الخامسة عن البند الفرعي (د) من البند ١٧ من جدول الأعمال، "إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات" (A/50/777).

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تُقر الجمعية العامة تعيين الأمين العام الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦: السيد إيف أولترامار، والسيد إيمانويل نوي أومابو، والسيد جيرغن رايمنتز.

وفي نفس الفقرة توصي اللجنة الخامسة أيضا بأن تُقر الجمعية العامة تعيين السيد تاكيشي أوهاتا لما تبقى من فترة الثلاث سنوات التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إقرار تعيين أولئك الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بتعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، والمقدم في إطار البند الفرعي (هـ) من البند ١٧ من جدول الأعمال، (A/50/778).

في الفقرة ٤ من ذلك التقرير توصي اللجنة الخامسة بأن تعين الجمعية العامة الشخصين التاليين عضوين في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦: السيد فرانسيس سبين، والسيدة ديبورا تيلور أشفورد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعين هذين الشخصين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود الفرعية (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٠ من جدول الأعمال

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/ أبريل ١٩٨٦

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد إجراء المشاورات اللازمة، أفهم أن النظر في البند ٥٠ من جدول الأعمال قد يرجأ إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تنهي نظرها في البند ٥٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقرير الأمين العام (A/50/564)

مشروع قرار (A/50/L.62)
مشروع مقرر (A/50/L.63)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للسيد أندريه إيردوس، نائب وزير خارجية هنغاريا، ليعرض مشروع القرار A/50/L.62 ومشروع المقرر A/50/L.63.

السيد إيردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرحب بهذه الفرصة لكي أشارك في هذه المناقشة بصفتي الممثل الخاص للرئيس الحالي لهيئة دولية هامة، ألا وهي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحقيقة أن الأمين العام ينادي في تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصون وتعزيز علاقة العمل البنّاءة التي أرسيت بين المنظمتين لهي بشير خير للمستقبل. ولا بد من مواصلة توطيد هذه العلاقة على أساس تقسيم العمل تقسيما رشيدا بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وما فتئت هنغاريا، التي تتولى هذا العام منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تكرس اهتماما خاصا لتطوير التعاون بين تلك المنظمة والمنظمات والمؤسسات الأخرى التي تشاطرها رسالتها. وتحتل الأمم المتحدة مكانة خاصة في هذا الصدد. وقد تم التعبير عن ذلك في الإعلان الصادر عن قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعقودة في هلسنكي في عام ١٩٩٢، والذي جاء فيه أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يعتبر:

"ترتيبا إقليميا بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو يشكل بذلك حلقة وصل هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي" (A/50/L.62، الفقرة الثانية من الديباجة).

وجرى عقب ذلك تأكيد هذا الموقف في قمة بودابست في عام ١٩٩٤، التي تم فيها تحويل المؤتمر إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك بغية إبراز دور مؤتمر الأمن والتعاون في الحفاظ على الأمن في القارة وكذلك التغييرات المؤسسية التي طرأت عليه.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة بوجه خاص إلى الاتصالات المتواترة والمثمرة بشكل متزايد التي يجري تطويرها بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركاء التعاون في المناطق المجاورة لمنطقة المنظمة.

وما برحت المنظمتان تقومان منذ اجتماع قمة بودابست بتطوير أواصر تعاونهما وتعزيزها في المجالين السياسي والتنظيمي. ويبذل ممثلاهما جهودا مشتركة في الأنشطة الإنسانية، ورصد احترام حقوق الإنسان، وتنفيذ التدابير الناجمة عن أنظمة الجزاءات.

وهكذا، وبعد فترة وجيزة من بداية السنة، اتفق الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع مسؤولين رفيعي المستوى من الأمانة العامة للأمم المتحدة على عقد مشاورات منتظمة بين المنظمتين. وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على هذا الاتفاق في اجتماعاتهما المعقودة في أوقات مختلفة من هذا العام. وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق في شهر نيسان/ابريل عندما قام عدد من المسؤولين والخبراء في الأمانة العامة للأمم المتحدة بالاشتراك مع وفد من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أثناء زيارته لنيويورك، باستعراض مختلف جوانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وذلك في إطار تبادل الآراء. وبالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أنتهز هذه الفرصة لأشكر موظفي الأمانة العامة على مساعدتهم القيمة، التي أسهمت إسهاما كبيرا وبطريقة ملموسة في إعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للقيام بأعمال مماثلة.

وأود أيضا أن أؤكد على أن ممثلي البلد الذي يتولى في الوقت الراهن منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى الأمم المتحدة يقدرون عظيم

التقدير علاقات العمل غير الرسمية الممتازة التي تمتعوا بها هذا العام مع زملائهم من الأمانة العامة.

ويجدر التنويه أيضا باتصالات المتابعة التي جرت بين موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة وموظفي أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في نيويورك وجنيف وفيينا. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة بوجه خاص إلى سلسلة الاجتماعات التي عقدت بين الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائه من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الاجتماع التذكاري بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ونتيجة لهذه المشاورات - وكمثال آخر على تنفيذ الاتفاق الإطاري للتعاون بين المنظمتين لعام ١٩٩٣ - تم التوقيع في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي على مذكرة تفاهم بشأن تنسيق أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في آسيا الوسطى وبشأن التعاون المحلي بين ممثليهما في طشقند.

ومن شأن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بترتيب اجتماع آخر في شهر شباط/فبراير القادم بين ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تثري التعاون المفيد بين المنظمة العالمية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن تساعد على تحديد الأشكال الجديدة والملموسة لهذا التعاون.

والمحك الحقيقي لتعاوننا هو نشاطنا المشترك في تسوية الصراعات. ومن هذا المنطلق، نعلق أهمية كبرى على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في التحضير لعملية حفظ السلام، وتنفيذها في نهاية المطاف، التي تزمع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا القيام بها في منطقة ناغورني - كاراباخ.

وتتيح مشاركة المنظمتين النشطة في عملية التسوية في يوغوسلافيا السابقة مجالا آخر واسع النطاق للتعاون بينهما. فالمهام الملقاة على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة محددة في اتفاق السلام المبرم في دايتون والموقع عليه في باريس. وقد جرى طرحها بصورة خاصة في مؤتمر لندن بشأن تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق. ويزمع أيضا عقد سلسلة أخرى من الاجتماعات لتيسير المضي قدما في تنفيذ الأجزاء المختلفة العديدة لاتفاق دايتون.

وفي هذا السياق، نعلق أهمية كبرى على حقيقة أن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلعان بإجراءات منسقة مشتركة، بالاعتماد على المزايا النسبية لكل منهما في المجالات التي تضطلع الأمم المتحدة أو المنظمة بدور رئيسي فيها. وأعني بصورة رئيسية رصد حالة حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات الوطنية، وتهيئة الظروف التي تسمح للاجئين والأشخاص المشردين بالعودة إلى ديارهم. وأن ضخامة هذه المهمة وتعقيدها أمر لا يخفى على أحد.

وليس بوسع المرء أن يقلل من جدية المواعيد النهائية التي تواجه المجتمع الدولي. فمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تواجه، من جانبها، أصعب تحد في تاريخها. وكجزء لا يتجزأ من العملية الحاسمة لاستعادة السلم في مناطق يوغوسلافيا السابقة، التي عصف بها الصراع المميت، ولإرساء حكم القانون في المناطق الأخرى من الاتحاد السابق، يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقدم إسهاما حاسما عن طريق تنظيم انتخابات ديمقراطية في البوسنة والهرسك خلال فترة تتراوح ما بين ستة إلى تسعة أشهر ومن خلال القيام بدورها كاملا في كرواتيا.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة مذكورتان بصورة محددة في استنتاجات مؤتمر لندن. وكما هو معروف جيدا، أنشأ المؤتمر مجلس تنفيذ السلام، الذي سيقوم مجلس توجيهي بإدارة أعماله. ووفقا لتوصيات المؤتمر، يحق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة المشاركة في أنشطة المجلس التوجيهي عندما ينظر في المسائل التي تقع في إطار صلاحية إحدى المنظمتين. وغني عن القول إن هذا يمثل طائفة متنوعة من المسائل، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جانبها تعول على إشراكها بأوثق قدر ممكن في أنشطة المجلس التوجيهي.

ويشرفني أن أعرض على الجمعية العامة، بالنيابة عن ٥١ بلدا، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.62 بشأن التعاون بين الأمم المحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أضيفت أسماء الدول التالية إلى القائمة الأصلية للمشاركين في تقديمه: الاتحاد الروسي واستونيا وألبانيا وطاجيكستان وقيرغيزستان ولاتفيا وليتوانيا. إن مشروع القرار هذا يبين بدقة المجالات الرئيسية لنشاط هذه المنظمة الإقليمية واهتمامها. ويؤكد المشروع عن حق على تكامل عمل الأمم المتحدة وعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحفاظ على الأمن في منطقة المنظمة وعلى الصعيد العالمي. ويأمل المشاركون في تقديم مشروع القرار هذا أن يعتمد بتوافق الآراء.

وتود هنغاريا أن تكفل، عند انتهاء رئاستها الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الانتقال السلس والمنظم للمسائل التي جرى تناولها هذا العام إلى خليفتها سويسرا. وإذ أتمنى لزملائنا السويسريين الحظ السعيد

والنجاح في المهام المعقدة التي تنتظرهم في رئاسة المنظمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لعرض مشروع المقرر A/50/L.63، الذي يأذن لسويسرا وهي ليست من بين أعضاء الأمم المتحدة، بأن تقدم الرسائل بالنيابة عن الدول الأعضاء في تلك المنظمة وبأن تشترك في مناقشات الأمم المتحدة، إذا اقتضى الأمر، فيما يتصل بالمسائل التي تؤثر على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبإذن الجمعية، سأتلو نص مشروع المقرر A/50/L.63، وأرجو من الجمعية أن تؤيد اعتماده. وفيما يلي نصه:

"تقرر الجمعية العامة أن تأذن لسويسرا، على أساس مخصص، بصفتها الدولة التي تتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بأن تقدم الرسائل بالنيابة عن الدول الأعضاء في تلك المنظمة لتعميمها كوثائق رسمية للأمم المتحدة، وبأن تشترك في مناقشات الجمعية العامة التي تخص المنظمة بشكل مباشر والتي تجري خلال الفترة المذكورة".

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سلوفينيا من بين مقدمي مشروع القرار (A/50/L.62) المعروض على الجمعية العامة، ونأمل أن يعتمد مشروع القرار وكذلك مشروع المقرر (A/50/L.63) بتوافق الآراء. وفضلا عن ذلك، نود أن ندلي ببعض الأفكار التي نعتقد أنها ذات صلة في هذه المرحلة من بحثنا للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

مر أكثر من ٢٠ عاما على التوقيع على وثيقة هلسنكي الختامية بشأن الأمن والتعاون في أوروبا. وقبل عام أنشئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتيح المناقشة الحالية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرصة للتفكير في الخبرة المكتسبة في الماضي والخطوات التي يلزم اتخاذها من أجل المستقبل.

لقد مرت عملية الأمن والتعاون في أوروبا على مدى السنوات العشرين الماضية بعدد من المراحل تتسم بالتطور العام في الحالة السياسية والأمنية في أوروبا.

وفي أول الأمر كان تصور مختلف أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للمؤتمر مختلفا عن تصور غيرهم له. فكان البعض ينظرون إليه باعتباره أداة للحفاظ على الأمر الواقع السياسي والاجتماعي، في حين تمنى البعض الآخر أن يكون أداة للتغيير. وأكد البعض على جانبه الأمني في حين أعطى البعض الآخر الأفضلية لحقوق الإنسان والبعد الإنساني بصفة عامة. وأصيب المؤتمر خلال العقد الأول من عمره بالشلل نتيجة المجابهة التي جاءت بها الحرب الباردة التي تجلت أكثر ما تجلت في أوروبا.

وفي أواخر الثمانينات أصبح من الممكن للمؤتمر أن ينمي بعده الإنساني ليصبح أداة قوية للتحول الاجتماعي والسياسي في أوروبا. وقد بدأ الحال في أوروبا يتغير تغيرا جذريا، وفي هذا الصدد اتسمت صكوك حقوق الإنسان الصادرة عن المؤتمر بأهمية حيوية وربما كان هذا أفضل وقت في تاريخ المؤتمر حتى الآن.

والفترة التي تلت مباشرة إنتهاء الحرب الباردة كانت أقل نجاحا. فالمؤتمر لم يتمكن من أن يتطور إلى اطار ناجع وعملي من أجل التغيير السلمي. وظل إلى حد كبير رهينة التصورات الموروثة عن حقبة الحرب الباردة ولم تقتنص الفرصة لاستيعاب التغييرات اللازمة في الوضع الراهن على الصعيد الإقليمي الذي ساد حتى ذلك الوقت، ولم يضطلع بدور مجد في احتوائها. والمؤتمر، شأنه شأن الأنظمة الأخرى التي تستند إلى التعاون بين دول أعضاء مستقلة، لم يستطع أن يفي بمهامه إلا بقدر ما سمحت به حكمة أعضائه وإرادتهم السياسية. وبهذا المعنى تعلم المؤتمر من جديد الدرس المعروف جيدا في الأمم المتحدة.

تلك الحقبة الجديدة لم تؤد فحسب إلى صورة سياسية وأمنية مختلفة اختلافا جذريا بل أدت أيضا إلى زيادة عضوية المؤتمر زيادة كبيرة. ففي السنوات الأربع الماضية زادت عضويته بمعدل الثلث، وهذا عنصر يكتسي أهمية سياسية وعملية كبيرة.

إنني أسرد هذه الحقائق لمجرد الاشارة إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة تواجهان مهام جسيمة. ومن المرجح جدا أن يكون المستقبل القريب مضنيا بشكل مماثل. لذلك من الضروري التفكير بتأن بشأن المهام المشتركة وتقسيم العمل ووسائل التنسيق والتعاون وطبيعة العلاقات المستقبلية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن الواضح أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحتاج إلى أن تتطور وأن تجعل رؤيتها أكثر تحديدا

بالنسبة للمسائل الأمنية في أوروبا في السنوات القادمة. فبدون رؤية واقعية وقابلة للتطبيق بقدر كاف في تناول المسائل الأمنية والسياسية في المنطقة، لن يتسنى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع بدور نشط، وإن استجاباتها للحالات الجديدة ستكون عشوائية ولن تكون بالضرورة ناجحة.

لذلك ترحب سلوفينيا بالقرار بشأن نموذج الأمن المشترك والشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين، المتخذ في اجتماع بودابست الأخير للمجلس الوزاري - فهو مفهوم جديد لقرن جديد.

إننا نؤمن بأن نموذج الأمن الجديد ينبغي أن يبنى على الدعائم التي عملت حتى الآن على زرع الثقة في أوروبا: ألا وهي شفافية النوايا والحوار والتعاون المتعدد الأطراف. وعلاوة على هذا، ينبغي لنموذج الأمن الجديد أن يحقق هدفين هما أن يوسع منطقة الاستقرار وأن يوفر في الوقت ذاته وسائل فعالة لتمكين المناطق التي تكتنفها الأزمات من الدخول في الحيز الأمني الأوروبي.

هذان هدفان طموحان. ولكن لا يمكن دون تحقيق هذين الهدفين تحقيقا كاملا ضمان الاستقرار والأمن في أوروبا في القرن القادم.

وسيكون من المهم جدا في عملية بناء نموذج الأمن الجديد إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة معالجة المسائل الأمنية بأسلوب شامل والتركيز السليم على المسائل ذات الأولوية مع التطور في وضع تفاصيل نموذج الأمن.

ومرفق القرار بشأن نموذج الأمن المشترك والشامل يقدم قائمة جامعة إلى حد ما للمسائل الأمنية التي ينبغي معالجتها. وتشكل تلك القائمة أساسا مناسبا للعمل من أجل نموذج شامل.

وعلاوة على هذا، يثلج صدرنا أن نرى في هذا القرار أن أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد تعهدوا باحترام

"الحق الأصيل لكل دولة من الدول المشاركة جميعها في أن تكون حرة في اختيار أو تغيير ترتيباتها الأمنية، بما في ذلك معاهدات التحالف، في سياق تطورها". (A/49/800، المرفق، قرار بودابست السابع، "نموذج للأمن المشترك والشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين"، الفقرة الأولى)

"وعلى كل منها أن تحترم حقوق جميع الدول الأخرى في هذا الصدد". (المرجع نفسه، قرار بودابست الرابع، "مدونة قواعد السلوك فيما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية للأمن"، الفقرة ١١)

والصيغة المقتبسة تعبير هام عن المبدأ الذي يتطلب موافقة الدول المشاركة بحرية على الدخول في الترتيبات الإقليمية. واسمحوا لي أن أشير في معرض كلامي، إلى أن هذا المبدأ يكتسي أهمية عالمية وقد تم التأكيد عليه مؤخرا في الأمم المتحدة - في المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالنهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي - التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وأقرتها الجمعية العامة بقرارها ٧٥/٤٨ زاي، بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

والأهمية العملية لهذا المبدأ بالنسبة للحالة الراهنة في أوروبا ستتضح كل الوضوح في الجهود الرامية إلى تطوير شتى الترتيبات دون الإقليمية. وإن الاحترام المتسق للحق في الخيار الحر هو وحده الذي يمكن أن يضمن تصميم الترتيبات الجديدة أو المعدلة بحيث تستجيب للاحتياجات الأمنية الحقيقية والاهتمامات المشتركة حقا. وعلى هذا الأساس وحده يمكن جعل هذه الترتيبات يدعم بعضها بعضا بشكل متبادل وكفالة فعالية أداء النموذج العام.

وغني عن القول إن الأنماط الأمنية في المستقبل لا تعتمد بالدرجة الأولى على سلامة الأفكار أو على نوعيتها المفاهيمية وتماسكها. ففي حين أن جميع هذه العناصر هامة للغاية، فهي تعتمد بصورة حيوية على قدرة منظمة ما على التعامل مع الحالات الأمنية الفعلية التي هي على وشك الحدوث. وهنا، فإن التحديات الماثلة أمام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كبيرة، والتعاون مع الأمم المتحدة جوهري.

إن الملخص الذي قدمه رئيس الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري يأتي على ذكر مجموعة من حالات معينة تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وآلياتها المختلفة بمعالجتها حاليا. ومن بين هذه الحالات، تمثل الحالة في البوسنة والهرسك أكثر المهام تعقيدا و "تحديا لا سابق له"، حسبما يعترف به قرار المجلس الوزاري ذو الصلة. وسيكون التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ضروريا بصورة واضحة.

ومن المناسب وجوب أن تفكر الجمعية العامة بعناية في طبيعة ذلك التعاون في المستقبل القريب. وهذا ضروري لأن نجاح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يعتمد إلى حد كبير على فعالية الأمم المتحدة وأنشطتها في المستقبل. والإعداد لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة في البوسنة والهرسك هو من مسؤولية منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا. ومع ذلك، لا يمكن الوفاء بتلك المسؤولية دون شروط معينة. ومن بين هذه الشروط، الحاجة إلى محاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب الرئيسيين، ومن الأهمية الخاصة بمكان البدء بالعملية المفيدة المتمثلة في إعادة توطين اللاجئين. فكيف يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية دون الوفاء مسبقا بهذه الشروط؟

ويجب على الأمم المتحدة إذن أن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة فعالية محكمة لاهاي المعنية بجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ولابد لعمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل إعادة التوطين الطوعية للاجئين أن يلقى الدعم الكامل. ويجدر بمجلس الأمن أن يتذكر أنه أنشأ المحكمة المعنية بجرائم الحرب، وأنه ربما يكون من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية لكفالة فعاليتها. وينبغي للجمعية العامة أن تتابع الحالة عن كثب، وأن ترفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الأمن.

وباختصار، تعتمد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالانتخابات، وفيما يتعلق بمستقبل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك بصورة أعم، على التنفيذ الصحيح للمهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد ألقت حالة الاعتمادية هذه مسؤولية إضافية على عاتق الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى الشروط الأساسية لإحلال سلام حقيقي ودائم في البوسنة والهرسك، تقوم الحاجة إلى توفير مناخ سياسي مناسب من أجل تحقيق الاستقرار والتعاون في المنطقة إلى أمد بعيد. وليس من السابق لأوانه التفكير بعناية في العناصر الضرورية لتهيئة هذا المناخ السياسي.

وتتضمن هذه العناصر الاعتراف المتبادل بين الدول الخلف ليوغوسلافيا السابقة التي لم تعد موجودة؛ والتسوية العادلة لمسائل خلافة الدولة؛ وإقامة علاقات دبلوماسية بين الدول الخلف. وقد سبق لسلوفينيا أن اعترفت بجميع دول الخلف الأربع الأخرى الناجمة عن انحلال يوغوسلافيا السابقة وانقراضها، كما أن تلك الدول الأربع اعترفت جميعها بسلوفينيا. وأقيمت علاقات دبلوماسية بين سلوفينيا وثلاث دول خلف أخرى. واقترحنا أيضا اقامة علاقات دبلوماسية بين سلوفينيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

إننا نؤمن بأن الاعتراف المبكر بجميع الدول الخمس الخلف ليوغوسلافيا السابقة وإقامة علاقات دبلوماسية فيما بينها من شأنهما أن يسهما في الاستقرار السياسي في ذلك الجزء من أوروبا، وأن يسرعا عملية المفاوضات بشأن المسائل المعلقة بين الدول الخلف وذلك فيما يختص بأملاك الدولة وديونها، فضلا عن محفوظات الدولة. ومن شأنهما أيضا أن يساعدا في الجهود التي تبذل في المستقبل لحل المسائل المعلقة للدول الخلف فيما يختص بعضوية الدول الخلف في المنظمات الدولية. وهنا، ومثلما يتعلق بجميع الجوانب الأخرى لخلافة الدولة، من الضروري احترام مبدأ مساواة جميع الدول الخمس الخلف ليوغوسلافيا السابقة احتراما دقيقا. فيجب على هذه الدول أن تفي بنفس الشروط المضمونية والإجرائية للعضوية في الأمم المتحدة وفي منظمات دولية أخرى.

لقد ناقشت المسائل المتعلقة بالبوسنة والهرسك بشيء من التفصيل لأن ثمة مسؤولية خاصة فيما يتعلق بهذه المسائل ملقاة على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة كليهما. واليوم، تسنح الفرصة أمام الأمم المتحدة للإسهام في إحلال سلام عادل ودائم وذلك عن طريق اتخاذ قرارات صحيحة في الأشهر المقبلة، وعن طريق تهيئة بعض الظروف الهامة لنجاح الأنشطة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي عدم إضاعة هذه الفرصة.

واسمحوا لي قبل أن اختتم كلامي بأن أنوه بأن جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جرى توسيعه وتنويعه - وهي ظاهرة ستوفر فرصة جديدة هامة للتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في المستقبل. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بالاعداد لعمليات حفظ السلام الخاصة بها. وهنا، فإن الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة قد تساعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اتخاذ القرارات الصحيحة وتجنب اتخاذ القرارات الخاطئة على حد سواء.

من جانب آخر، عملت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وضع مجموعة من النهج الخلاقة في ميدان الدبلوماسية الوقائية، من قبيل عمل الوسطاء، والبعثات الطويلة الأجل، وعمل مفوض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السامي المعني بالأقليات الوطنية. وتقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتوفير خبرة استشارية محددة بشأن صياغة دساتير جديدة وتنفيذها. ويقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بزيادة أنشطته باستمرار. وأعتقد بأنه يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد إلى حد كبير من الخبرة المكتسبة من الدبلوماسية الوقائية في جميع هذه الجوانب.

وتقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتيسير انسحاب القوات الأجنبية وتنفيذ الاتفاقات الثنائية. ويجري احراز التقدم في تحديد الأسلحة، ولا سيما في تنفيذ المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وهذا الإسهام إسهام هام في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، وهو يحظى بكامل تأييد الأمم المتحدة.

وباختصار، يوفر التطور الأخير في الأنشطة التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرصا جديدة للتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. فلنتأكد من اغتنام هذه الفرص ومن تعزيز أمننا المشترك.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تمر أوروبا اليوم، عشية القرن الحادي والعشرين، بمرحلة هامة من تاريخها. فانتهاء الحرب الباردة أعطى زخما قويا لعملية إنشاء علاقات من الصداقة الحقيقية في ميدان الأمن بين دول القارة الأوروبية، فضلا عن إعطاء مضمون جديد لعملية هلسنكي.

ولقد أدى هذا إلى تعزيز كبير في دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها الهيكل الإقليمي الأكثر انخراطا في شتى المجالات في أوروبا من أجل التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. وتناط بهذه المنظمة حاليا مهمة ايجاد حلول للمشاكل التي تهدد السلام والأمن في المنطقة الأوروبية؛ واتخاذ وتنفيذ تدابير فعالة في مجال الدبلوماسية الوقائية؛ وإدارة الحالات الحرجة؛ والاهتمام بتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ ومعالجة الاستقرار في فترة ما بعد الصراع. وفي الوقت نفسه، لم تكتسب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعد ما يكفي من قدرات ولم تنشئ بعد آليات أو تضع إجراءات لحل الصراعات بصورة فعالة، ولا سيما في اقليم يوغوسلافيا السابقة وحول ناغورني كاراباخ وفي جورجيا.

وهذا يشهد مرة أخرى على حقيقة أن وضع نظام شامل للأمن في أوروبا أمر يتعذر حدوثه دون المشاركة النشطة للأمم المتحدة التي يمكن أن توفر ما يلزم من قدرات وموارد وخبرات.

ولهذا الغرض، تؤيد أوكرانيا تطوير تعاون وتنسيق وثيقين للترتيبات فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع المجالات ذات الاهتمام المتبادل - وبصفة خاصة بشأن منع وتسوية الصراعات وبشأن المسائل المتصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولهذا السبب، أيدنا قرار الجمعية العامة بمنح مركز المراقب في الأمم المتحدة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في القرار ٥/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بالإضافة إلى القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، القرار ١٣/٤٨ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد فعل بلدنا ذلك على أساس أن سلسلة المشاكل التي تواجه المجموعة الأوروبية يمكن حلها بسرعة وكفاءة أكبر عن طريق التعاون والتنسيق المعززين في جهود الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن رأينا أن العلاقة بين المنظمتين ظلت منذ اعتماد هذين القرارين تتطور على نحو ناجح على الصعيدين السياسي والتنظيمي. وتبذل جهود مشتركة في مجال القانون الإنساني الدولي وفي مجال رصد احترام حقوق الإنسان. وأن إجراء حوار سياسي منتظم فيما بين الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك بين ممثليهما، أصبح مؤشرا على قيام علاقة إيجابية.

وبالنظر إلى حقيقة أن العالم المعاصر يقوم على الترابط فيما بين عناصر أية عملية تكاملية لتطوير الأمن الدولي، فإن أوكرانيا تتصور أمنها ضمن صيغة مجمل الأمن الإقليمي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتؤيد إنشاء نظام شامل للأمن في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا المضمار، يعتبر الاحترام الصارم من جانب الدول الأعضاء لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، وغيرهما من الصكوك القانونية الدولية المعترف بها عموما، شرطا مسبقا لا نزاع عليه. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يوضع حد لنكسات الماضي والتناقضات التي لا تزال موجودة، بالإضافة إلى انتشار تهديدات وتحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين على القارة الأوروبية.

غير أن المرء لا يسعه إلا أن يندهش إزاء محاولات مختلف البلدان لإثارة الشكوك، من خلال بياناتها وأعمالها، حول عدة مبادئ أساسية في الصكوك التي ذكرتها. ويتعلق هذا أساسا بمبادئ وحدة الأراضي وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والامتناع عن ترديد مطالبات بالأراضي لا أساس لها.

وأود أن أؤكد أن إهمال هذه المبادئ الأساسية يخلق سابقة خطيرة للأمن والاستقرار في أوروبا وفي العالم بأسره. وفي رأينا، يجب أن تتخذ الأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إجراءات وقائية من أجل منع أية محاولات مهما كانت لإثارة الانفصالية، والشوفينية، والتعصب، والنزعة القومية العدوانية.

ومن رأينا أن ظهور ملايين اللاجئين والمشردين الذين هم بحاجة إلى العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة

يشكل مشكلة إضافية خطيرة في أوروبا ناجمة عن الحروب والصراعات المسلحة والكراهية الاجتماعية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. ومن الواضح أنه لا توجد دولة يمكنها وحدها أن تتغلب على هذه المشاكل، التي تخلق بؤرة توتر وعدم استقرار دائمة في المنطقة. وفي هذا السياق، سيسهم الدعم الدولي من مؤسسات الأمم المتحدة بالإضافة إلى مساعدة الهياكل المالية الدولية والبلدان المانحة، إسهاما له وزنه في السعي إلى الطرائق الكفيلة بالقضاء على هذه المشاكل.

وكما تبين من دروس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا تستطيع الأمم المتحدة أن تقوم بمفردها بكل وظيفة في مجال حفظ السلام. ويجب أن يكون واضحا اليوم أن جميع الجهود، حتى الجهود الضخمة التي يبذلها الأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة لمنع الصراعات والسيطرة عليها وإيجاد تسوية نهائية لها، تكون عقيمة وغير فعالة بدون تعاون ودعم الكيانات الأخرى التي تتحرك على المسرح الدولي، وأشير هنا أولا إلى المنظمات الإقليمية. ولهذا نؤمن بأنه لا يوجد حتى الآن بديل عن التعاون المنسق فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يتصل بحفظ السلام والأمن.

هذا هو الأساس الذي يستند عليه وفد أوكرانيا في تناوله مسألة المشاركة النشيطة من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حل الصراعات على أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وكذلك أراضي يوغوسلافيا السابقة. ونعتقد أن الدعم الدبلوماسي المتبادل من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يعتبر شرطا مسبقا هاما من أجل الحل الناجح للمشاكل الإقليمية.

ولهذا، نؤيد التوسيع الملموس في المشاورات المفيدة على نحو متبادل فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تبادل الآراء بشأن مسائل الصراع في أوروبا والطرق الكفيلة بحلها. ونعتقد أن تقديم الخدمات الاستشارية التقنية العاجلة في الوقت المناسب من جانب الأمم المتحدة يمكن أن يسهل إيجاد حل سياسي عام لبؤر الصراع الموجودة والقضاء على آثارها. وفي هذا المقام، يؤيد وفد أوكرانيا الاقتراح بتعزيز عملية المشاورات فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسائر المنظمات التي تعمل كمحافل هامة من أجل تبادل المعلومات وإجراءات التنسيق، بالإضافة إلى كونها وسيلة لمنع ازدواجية الجهود.

ومن الضروري أن ندرس دراسة مستفيضة آلية للاضطلاع بعمليات مشتركة فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - بما فيها العمليات الإنسانية - قد تصبح نموذجا محتملا للعمليات في المستقبل.

ونجد من اللازم أن نزيد من التفاعل بين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونرى أن الظروف تقتضي استكشاف طرق تعزيز الاتصالات فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالبعد الإنساني.

إن الاتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن إطار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة يشكل أساسا صلبا للتعاون في المجالات التي ذكرتها. ووفد أوكرانيا يؤمن بأننا دخلنا مرحلة هامة تكتسب فيها الترتيبات المنشأة مسبقا تأثيرا عمليا.

وفي هذا السياق، ستكون مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملية بناء السلم في البوسنة والهرسك اختبارا جادا. ومن رأينا أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لها دور خاص ينبغي أن تضطلع به في هذه العملية. ويتيح التوقيع الرسمي من جانب أطراف الصراع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته في ١٤ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة فرصة حقيقية للتوصل إلى سلام شامل ودائم في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل أن أوكرانيا تشيد إشادة كبيرة بهذا الاتفاق، الذي يستهدف وضع حد للحرب الدموية، التي دامت أربع سنوات، والنهوض بمناخ الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك.

وتنطلق أوكرانيا من افتراض أن أطراف الصراع تتحمل المسؤولية الأساسية عن التنفيذ التام وغير المشروط لجميع أحكام الاتفاق. وفي الوقت نفسه، فإن التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لأحكامه، ولاسيما المكون المدني منه، يعتمد إلى حد كبير على تنسيق وتكامل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويتصور الاتفاق دورا حاسما تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات مثل إعداد وإجراء انتخابات حرة في البوسنة والهرسك ورصد التقيد بحقوق الانسان. ويأذن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلع بمهام حاسمة الأهمية في ضمان الاستقرار الاقليمي، ويؤكد على التزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالمساعدة في عقد مفاوضات

تستهدف تطوير تدابير بناء الثقة، بما في ذلك فرض الرقابة على التسلح.

ومطلوب من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقوم، إلى جانب منظمات ووكالات أخرى، بما فيها الأمم المتحدة، بالنهوض بحل عادل لمشكلة اللاجئين، وكذلك بإعمار البوسنة والهرسك وخلق مجتمع مدني متكامل في هذه الدولة التي طالت معاناتها.

ومن رأينا أن الاضطلاع بتلك الوظائف والمهام سيمثل اختبارا لصلابة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وينبغي أن يكون مثالا يحتذى للتكامل والتقسيم النسبي للوظائف بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على التزام أوكرانيا بالمشاركة النشطة في العمليات التي أشرت إليها، وبخاصة، أن تكون جزءا من بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن تسهم أيضا، قدر الإمكان، في الجهود المشتركة للمجتمع الدولي من أجل إعمار البوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد الصراع.

أخيرا، أود أن أؤكد مرة أخرى أن التعاون في المستقبل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن بل وينبغي أن يكون أهم عنصر في البناء والأداء الناجحين لنظام الأمن الجماعي الشامل في أوروبا الجديدة وفي العالم أجمع على حد سواء.

وأود أيضا أن أشير إلى أن أوكرانيا سوف تبذل قصارى جهدها لتقوية وتعزيز هذا التعاون.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد التزم الاتحاد الروسي دوما بالسياسة الأساسية المتمثلة في تعزيز وتطوير التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وهي ترتيب إقليمي كما ورد وصفه في الفصل الثامن من الميثاق. ونعتبر تعزيز فعالية التعاون بين المنظمتين عنصرا هاما في إنشاء نظام دولي مستقر في فترة ما بعد المواجهة.

وترحب روسيا بقرار مؤتمر قمة بودابست لمجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام بشأن زيادة تطوير العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وإننا نثني على تقرير الأمين العام (A/50/564)، الذي يقدم صورة موضوعية للخطوات المحددة التي ينبغي اتخاذها بالنسبة لتطوير العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتوافق روسيا موافقة تامة على ما خلص إليه التقرير من أن زيادة تعزيز تنسيق الأنشطة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من شأنه أن ينهض باستخدام أكثر فعالية لموارد المجتمع الدولي المحدودة المخصصة للاضطلاع بالمهام الموكولة للمنظمتين. وهذا يتصل أساسا بالاستخدام الأمثل لوظائف وآليات التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المجالات الأساسية لعصرنا - ألا وهي الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم، وبناء السلم في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وكذلك تنفيذ الجوانب السياسية والإنسانية للأمن والتنمية، بما في ذلك حقوق الانسان، وحقوق الأقليات القومية، واللاجئين والمشردين. وفي هذه المجالات تحديدا تجمعت لدى المنظمتين قدرة تشغيلية ملهمة وخبرة وأساس قانوني، من شأنها، إذا تم دمجها وتشاطرها فيما بينهما على نحو رشيد، أن تحسن بصورة كبيرة العمل المضطلع به في السعي إلى استجابات فعالة للتحديات الدولية.

وتؤيد روسيا إنشاء قدرة عملية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تؤدي إلى تثبيت أقدام المنظمة بوصفها مؤسسة مركزية لضمان الأمن والاستقرار الأوروبي. فحتى وقت قريب كانت أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتركز أساسا على التسوية السلمية للمنازعات، والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام. ولئن كنا نؤيد هذه الأنشطة، فإننا نعتقد أنها ينبغي أن تتماشى مع أهداف ومبادئ الميثاق ودور مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، أكدت روسيا دوما أن حفظ السلام ليس مجال النشاط الوحيد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ميدان الأمن. فعلى أساس مبادرتنا، وافق مؤتمر القمة الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في بودابست. على قرار بشأن وضع نموذج جديد للأمن العام والشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين. ووفقا لقراراته، فإن المنظمات الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة، مدعوة للإسهام العملي في العمل المتعلق بالنموذج. وإن مساهمة الأمم المتحدة المستندة إلى الخبرة، والتي سبق لممثليها أن شاركوا في الحلقة الدراسية الرسمية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن نموذج الأمن، ستكون مساهمة قيمة جدا في وقت يجري فيه الإعداد لمؤتمر قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون

في أوروبا، المقرر عقده في ١٩٩٦، حيث سيقدم ملخص مؤقت للمناقشات المتعلقة بالنموذج.

وإن طابع وشكل ونطاق التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن تستجيب للمهمة الأساسية المتمثلة في تطوير تعاون شامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، وينبغي أن يسترشد في المقام الأول بالأعراف القانونية الدولية التي أرساها الميثاق.

ويلاحظ الوفد الروسي بارتياح أن التفاعل اليومي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ميدان حفظ السلام ما فتئ يتطور بطريقة مثمرة للغاية في أراضي رابطة الدول المستقلة، وبخاصة فيما يتصل بتسوية الصراعات في ابخازيا وجمهورية جورجيا وطاجيكستان. وإن روسيا، مع شركائها في رابطة الدول المستقلة، ستواصل دعمها النشط لتلك العملية الايجابية، وذلك بسبب أهمية تقديم المساعدة النشطة لجهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة رابطة الدول المستقلة.

ولقد شاركت روسيا بنشاط في جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى النهوض بتسوية للصراع بشأن ناغورني كاراباخ. وبوصفنا رئيسا مشاركا لمؤتمر منسك، فإننا، مع الرئيس المشارك الفنلندي وبدعم المشاركين الآخرين في مجموعة منسك، مافتئنا نبذل كل جهد لضمان تحقيق طفرة في المفاوضات للتوصل بسرعة إلى إبرام اتفاق سياسي لإنهاء الصراع المسلح. ونلاحظ مع الارتياح التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يستهدف تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع المزمن والمعقد جدا، وإننا نعول على تطوير هذه العملية بدرجة أكبر.

وأعتقد أن الوقت مناسب بصفة خاصة لمواصلة تنفيذ الاتفاق غير الرسمي القائم حاليا بشأن التقسيم الرشيد للعمل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في ضوء التقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا في تسوية الصراع في اقليم يوغوسلافيا السابقة. ذلك أن تنفيذ مجموعة التدابير الواردة في اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة، وهو ما لمسناه بالفعل، سيكون عملية مستمرة ومتعددة المراحل تتطلب المشاركة المثمرة من عدد كبير من المنظمات والأجهزة الرائدة المتعددة الأطراف.

ومن رأي روسيا أن التسوية بعد انتهاء الصراع في البوسنة وفي كل أنحاء يوغوسلافيا السابقة يمكن أن تصبح أهم مجال للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة في الميدان الانساني. ونعتقد أن هذا التعاون، مع تطوره، يمكن ويجب أن يصبح نموذجا مشتركا لتحديد المسؤوليات وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة في المجالات التي أشرت إليها. وهذا سيكون بمثابة تنفيذ لتوجيهات الأمين العام الواردة في تقريره بخصوص:

"تجنب ازدواجية المهام أو تداخلها" (A/50/564، الفقرة ١٣)

بين المنظمتين، وذلك تحقيقا للتنسيق الفعال فيما بينهما.

وروسيا تثني على المرمى الأساسي لمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعمير منطقة البوسنة بعد انتهاء الصراع، وهو ما تم الاتفاق عليه على المستوى الدولي، بما في ذلك ما اتفق عليه في اجتماع مجلس وزراء خارجية المنظمة في بودابست وفي مؤتمر لندن، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام الخاصة بالبوسنة. ونحن على اقتناع بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستتمكن من تقديم مساهمة جادة ومفيدة، وعلى وجه الخصوص في إجراء الانتخابات في البوسنة، والمساعدة في ضمان حقوق الانسان وحقوق الأقليات وإقامة مجتمع مدني طبيعي في البوسنة.

وفي الوقت ذاته، نرى أنه بدون الاستعانة بتجارب الأمم المتحدة وخبرتها الواسعة سيكون من الصعب على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تؤدي دورها في يوغوسلافيا بعد انتهاء الصراع. ومن الممكن، ومن المنطقي أيضا، أن تحدد بوضوح في الممارسة العملية سلطة كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال وفقا للميزات النسبية لكل منهما.

وثمة اعتبار آخر، في رأينا، هو أنه بالنظر إلى الإسهام الهام والإيجابي الذي قدمته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لعملية السلام، يكون الوقت قد حان للسماح لتلك الجمهورية بأن تشارك مرة أخرى في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي مختلف هيئات الأمم المتحدة.

وهذا العام تم إرساء سوابق هامة لإجراء المشاورات وتبادل المعلومات بشأن المشاكل الإنسانية والمشاكل الاقتصادية، باستخدام صيغة ثلاثية تتضمن برامج ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وهذه الممارسة لابد من زيادة تطويرها. وفي نفس الوقت تعتقد روسيا أنه قد يكون

من المفيد النظر في إنشاء آلية اتصال إلزامي بين البلدان المتضررة بشكل مباشر من المشاكل الجاري بحثها.

وروسيا تعتزم مواصلة تعزيز فعالية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونتائجه العملية، كما أن لها مصلحة راسخة في المساعدة على زيادة هذه الفعالية والنتائج العملية. ونحن على استعداد للنظر في أية أفكار أو اقتراحات بناءة أخرى في هذا الصدد يكون من شأنها تعزيز النتائج التي خلص إليها الأمين العام في تقريره. ونأمل أن يوفر مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، والذي يشارك الاتحاد الروسي في تقديمه، قوة دفع إضافية للعمل في هذا المجال.

السيد ياني‍يز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. كما أن استونيا وايسلندا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وقبرص ولاتفيا ولختنشتاين وليتوانيا ومالطة والنرويج أعربت عن تأييدها لهذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/50/L.62 المعروض الآن على الجمعية العامة، والذي شارك في تقديمه جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. ولقد شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في وضع مشروع القرار، من خلال هنغاريا بصفتها رئيسه الحالي، وبمساعدة ترويكا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ذلك أن الاتحاد الأوروبي يؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية. فهذا النوع من التعاون، في ضوء التحديات والمهام المتزايدة التي تواجه الأمم المتحدة، سيعود بالنفع على الجانبين وعلى الدول المعنية.

وأحد الأمثلة الواضحة على هذا التعاون، والذي يتضمن تقسيما غير رسمي للعمل، يتجسد في العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/50/564 يشهد على أن هذا التعاون فعال ومثمر على نحو متزايد. وبالطبع لايزال المجال مفتوحا لزيادة هذه العلاقة وتطويرها. وأحد السبل الممكنة للقيام بذلك مشار إليه في الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر القمة الذي عقدته مؤخرا في بودابست منظمة الأمن والتعاون، والذي وافقت فيه الدول المشاركة على أنها يمكن في الظروف الاستثنائية، أن تقرر على نحو مشترك إحالة نزاع ما إلى مجلس الأمن باسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الأنشطة التي تضطلع بها تلك المنظمة، مثل تعزيز تدابير بناء الثقة في سياق عسكري، وبعثات تقصي الحقائق، وإدارة الأزمات وتقديم المساعدة الانتخابية، تكمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وهذا التعاون بين المنظمتين، في بعض الحالات، يسير على نحو أكثر تنظيما كما هو الحال في طاجيكستان والقوقاز.

إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية خاصة على مبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واحترام هذه المبادئ والالتزامات التي تنص في بعض الحالات على معايير أعلى من تلك المنصوص عليها في وثائق الأمم المتحدة، يمثل أساس أنشطة تلك المنظمة. ومن هذا المنطلق فإن وجود المنظمة في حد ذاته يعزز احتمالات القيام بعمل إقليمي وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وتنشط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل خاص في مجال الإنذار المبكر ودرء الصراع وادارة الأزمات في منطقتها التي تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. ونهجها الشامل تجاه الأمن، والذي يشمل أبعاده الانسانية والاقتصادية والعسكرية، يتيح لها أن تعالج المشاكل في منطقتها معالجة فعالة ودائمة. فهي تدمج ما بين النهجين القصير الأجل والطويل الأجل. فالنهج الأول ضروري لتوقي الاندلاع الفوري لصراع ما، بينما يحثنا النهج الثاني على إدراك أن حلول العديد من المشاكل تتطلب جهدا مستمرا، لأنه لا توجد لها حلول سريعة.

وهناك وسائل مختلفة ذات أهمية أساسية لمنع الصراع في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فمجلس الكبار والمجلس الدائم يوفران محفلا للمشاورات السياسية، ويكفلان التلاحم والاتساق والتوجه السليم في مجمل أنشطة المنظمة.

كما أن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان يقدم أيضا إسهاما قيما. ففي مجال رصد الانتخابات تعمل الأمم المتحدة مع هذا المكتب على وضع مبادئ توجيهية للتعاون الوثيق والفعال. والبعثات الطويلة الأمد في الميدان بمختلف ولاياتها، تضطلع بدور أساسي في إرساء الثقة وتهيئة مناخ مؤات للسلام على المستوى المحلي، بالاضافة إلى كونها أعين وآذان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفضلا عن مواصلة أنشطة البعثات القائمة، تواجه المنظمة التحديات الراهنة التالية: يوغوسلافيا السابقة وناغورني كاراباخ وشيشان.

فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتوقيع في مؤتمر السلام في باريس، يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على الاتفاق الاطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إيجاد حل سلمي لذلك الصراع المؤلم. ونود أن نؤكد قرارنا بتقديم إسهام كبير لمساعدة جميع الأطراف المعنية على تنفيذ أحكام اتفاق السلام.

وسيؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اضطلاعها بالمهام التي أناطتها بها الأطراف في اتفاق سلام دايتون. وسيقدم الاتحاد الأوروبي أيضا دعمه الكامل لبعثة المنظمة في البوسنة والهرسك من أجل مراقبة ورصد الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة، وكذلك من أجل الجوانب الأخرى المتصلة بإقامة مجتمع ديمقراطي على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وسيسهم الاتحاد الأوروبي إسهاما ملموسا في هذا العمل من خلال بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي.

وسيؤيد الاتحاد الأوروبي بالمثل جميع جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المبذولة في هذا المجال، ونود أن نؤكد بشكل خاص تأييده لمبدأ إنشاء بعثة طويلة الأمد في كرواتيا، التي لا شك في أن تواجدها سيثبت فائدته الكبرى للنهوض بحقوق الإنسان وتعايش الطوائف العرقية المختلفة.

وفيما يتعلق بناغورني كاراباخ، فإن ما تقدمه الأمم المتحدة لعملية منسك من تعاون تقني ودعم سياسي، بما في ذلك إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يعد مثالا طيبا على التعاون العملي بين المنظمتين. ولا تزال عملية منسك المحفل الوحيد لتسوية الصراع، ويولي الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان الفنلندي والروسي لمؤتمر منسك في جهودهما الرامية إلى اختتام المفاوضات للتوصل إلى اتفاق سياسي. ونأمل أن تعطي الالتزامات الحالية بإقامة اتصالات مباشرة، بالتنسيق مع الرئيسين المشاركين، زخما جديدا للمفاوضات.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا السعي إلى حل سياسي للصراع في شيشان. ويتصور الاتحاد دورا هاما لفريق المساعدة التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يتعين عليه أن يعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وفيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء عدم التقدم في العملية التفاوضية، وإزاء استمرار تعليق المحادثات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العسكري.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي المناقشة المفتوحة بشأن النموذج الأمني الشامل والمشترك لأوروبا للقرن الحادي والعشرين الذي حدد هدفا رئيسيا لمؤتمر لشبونة في عام ١٩٩٦، وكذلك ميثاق الاستقرار في أوروبا، الذي تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمسؤولية رصده.

ويقدر الاتحاد الأوروبي الإسهام المحسن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في النهوض باحترام حقوق الإنسان في منطقتها. ويعد مؤتمر استعراض البعد الإنساني الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في وارسو في الفترة من ٢ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي أحدث مثال على ذلك. ونود أيضا أن نشير إلى عمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي للأقليات الوطنية، الذي يبين مدى النجاح الذي يمكن للدبلوماسية الوقائية أن تحققه في مجال العلاقات العرقية.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يؤكد على الأهمية التي يعلقها على الحوار مع البلدان غير المشاركة، وخاصة شركاء التعاون من البحر الأبيض المتوسط.

وأخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للعمل القيم الذي قام به الممثل الدائم لهنغاريا ووفد بلده، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن يرحب بسفير سويسرا بوصفه الرئيس المقبل. وأن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتقديم تعاونه الكامل له ولزملائه في السنة القادمة. وعلى نفس المنوال، نعرب عن تأييدنا لمشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/50/L.63.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تضم ليتوانيا صوتها إلى بيان الاتحاد الأوروبي وترحب بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ضوء الشواغل العالمية الراهنة، والتي تتطلب إمكانيات الرد السريع ووجود هياكل تنظيمية فعالة، فإننا ندرك ضرورة زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأن التنسيق من خلال الأعمال المشتركة أو المتكاملة في الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وكذلك في تدابير إعادة الاستقرار والإنعاش بعد نهاية الأزمات، من شأنه أن يعزز تحقيق أهدافنا في سعينا المشترك لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ولذا نطلب من الأمين العام أن يواصل مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المناقشات في هذا الصدد بما في ذلك تلك المتصلة بتقسيم العمل. وليتوانيا تحيط علما مع الترحيب بالمشاورات الثلاثية بين مكاتب الأمم المتحدة وبرامجها في جنيف ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، التي بدأت في العام الماضي واتسعت من تشاطر المعلومات إلى تشاطر المسؤوليات بغية تجنب الازدواجية والاستفادة على أفضل نحو ممكن من الموارد الشحيحة المتاحة.

وتوفر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها ترتيبا إقليميا بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، حلقة وصل هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي. وهي حلقة ضرورية في ضوء عمل المنظمة الجاري من أجل تحقيق نموذج مشترك وشامل للأمن في أوروبا في القرن المقبل، ولا سيما مع الانتقال للعمل إلى مرحلة تتسم بقدر أكبر من التنفيذ ومع تزايد علاقة العمل بالأمم المتحدة. ونؤيد قرار المجلس الوزاري بشأن هذا المفهوم حيث يشير إلى أنه في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

"لا يحق لأية دولة أو منظمة أو مجموعة أن تضطلع بمسؤوليات متفوقة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو أن تعتبر أي جزء من منطقة المنظمة منطقة نفوذ لها".

إن مفهوم الأمن والتعاون الأوروبي مفهوم تعاوني يقوم على المشاركة الحقيقية التي لا تعرقلها حدود ويستند إلى الاحترام الكامل لـ

"الحق الأصيل لكل دولة من الدول المشاركة جميعها في أن تكون حرة في اختيار أو تغيير ترتيباتها الأمنية، بما في ذلك معاهدات التحالف في سياق تطورها". (A/49/800، المرفق، قرار بودابست السابع "نموذج للأمن المشترك والشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين"، الفقرة الأولى)

وهكذا فإن الشفافية في نهج التعاون في مواجهة تحديات الأمن ومخاطره تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لليتوانيا، ولا سيما بعد انتهاء تحالفات الحرب الباردة. وفي الوقت الذي تتواءم المنظمات الإقليمية والمنظمات عبر الأطلسي مع النظام العالمي الجديد وتسعى إلى تعزيز الثقة والأمن والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نؤمن بأهمية مواصلة الحوار مع البلدان المجاورة بشأن عنصرين أساسيين للصرح الأمني الأوروبي الذي بدأ يظهر، وهما توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي وتوسيع الاتحاد الأوروبي.

وليتوانيا تدلي بدلوها في هذه العملية الشفافة والديمقراطية بالمشاركة مشاركة فعالة في مناقشات الدائرة المستديرة في البلطيق بشأن ميثاق الاستقرار في أوروبا. ونحن ندعم استمرار هذا العمل في اطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها أداة قيمة لمواجهة المسائل الإقليمية ولتنفيذ الاتفاقات المتعددة الواردة في هذا الميثاق. كما تؤيد ليتوانيا خطط المنظمة لوضع قائمة مستكملة غير رسمية بالمخاطر والتحديات التي تواجه الأمن. وهذه القائمة يمكن أن تعزز أيضا قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على الاستجابة المبكرة وخاصة في مجال التعرف على الحالات التي يحتمل أن تعرض للخطر السلام والأمن في القارة الأوروبية.

وتؤمن ليتوانيا بأنها ينبغي أن تبني على النهج الإقليمي الذي توفره المنظمة في مجال حفظ السلام. ونرحب باستعداد الأمم المتحدة لتقديم المشورة والدراية الفنيتين والدعم السياسي في مجال وزع قوات حفظ السلام المتعددة الأطراف في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعد الاتفاق بين الأطراف على وقف الصراعات المسلحة.

كذلك فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن يعزز التقدم الهائل والواضح الذي أحرز لأول مرة خلال عقود في شؤون الحد من الأسلحة ونزع السلاح. والزخم المتحقق بشأن هذه المسائل في المحافل الدولية والإقليمية يجب ألا يضيع. وقد حققت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بعض النجاح في تقليص الترسانات التقليدية الرئيسية في أوروبا، لكن لا تزال توجد مشاكل في تنفيذ المعاهدة وينبغي القيام بمزيد من العمل بشأن المسائل الجانبية. وفي هذا الصدد أود أن أشدد على القلق الكبير الذي تشعر به ليتوانيا بسبب التركيز الكبير للأسلحة التقليدية والأفراد العسكريين على حدودنا وفي المنطقة بوجه عام.

وتوضح التجربة جدوى الجهود التكاملية للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأعمال المشتركة فيما بينهما. وإن عملية هلسنكي، التي ساعدت على التمهيد للعديد من التطورات والاتجاهات الايجابية في العلاقات بين الشرق والغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، اتسعت وأصبحت نهجا شاملا للأمن ببعديه الإنساني والاقتصادي. ويجري تعزيز برامج هامة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اطار التعاون، حيث توفر كل من المنظمتين

الدعم لجهود الأخرى. وترى ليتوانيا أن من الضروري تدعيم هذه الأنشطة وخاصة تلك التي تعزز عمليات إضفاء الطابع الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني. ونرحب بزيادة التنسيق بين مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات الوطنية وكذلك مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويتجلى الاعتراف بالدور الهام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اشتراكها في تنفيذ أنشطة بناء السلام في يوغوسلافيا السابقة وفقا لاتفاق دايتون وخاصة في مجالات المساعدة الانتخابية ورصد حقوق الإنسان وتدابير الحد من الأسلحة وبناء الأمن.

وتشكل بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعملياتها الميدانية جزءا هاما من شبكة الدبلوماسية الوقائية. وهي توفر مشورة تخصصية في مجالي بناء الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونحن نقدر جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الدبلوماسية الهادئة باعتبارها وسيلة لتيسير التغيير الديمقراطي والتنمية في اطار تفادي المواجهة.

وتدرك ليتوانيا أيضا قيمة الحضور الطويل الأمد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيث يمكنها أن تلعب دورا أساسيا في الوساطة بين الأطراف المتحاربة في صراع ما. ومن الضروري في حالات الصراع تنسيق العمليات الإنسانية. وإن الاشتراك الفعال والعمل الموحد لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة ادارة الشؤون الإنسانية ومؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يضمنان أفضل استخدام للموارد التي تقدمها الحكومات للمنظمات الدولية من أجل تنفيذ ولاياتها.

ونغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر والتقدير إلى زملائنا ممثلي هنغاريا على عملهم الرائع بصفة هنغاريا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وليتوانيا على استعداد للتعاون مع سفير سويسرا، بصفتها الرئيس القادم للمنظمة، وذلك خلال مدة رئاستها في العام المقبل.

السيد هالاتشيف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): آخذ الكلمة بشعور من الارتياح الكبير والادراك بأهمية هذا الموضوع بالنسبة لجهود المجتمع الدولي في الحاضر والمستقبل من أجل صيانة وتعزيز السلام والأمن والاستقرار. ويضم بلدي صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل أسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وبلغاريا أحد مقدمي مشروع القرار المقدم بشأن هذا البند (A/50/L.62).

إن القدرة المعززة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الانذار المبكر والعمل الوقائي وادارة الأزمات أتاحت فرصا جديدة من أجل العمل المشترك للمنظمتين. وبالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الأمم المتحدة اكتسبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خبرة مفيدة في توسيع أنشطتها الوقائية وأنشطتها في مجال صنع السلام. وقد تحققت منجزات كبيرة بفضل الخبرة المكتسبة في هذه العملية والحاجة المتزايدة لنهج أكثر انتظاما لتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد نشاطر الرأي بأنه ينبغي مواصلة الممارسة الجارية بعقد الأمم المتحدة لاجتماعات مع المنظمات الإقليمية بغية اتاحة فرصة قيمة للاتصالات وتبادل الآراء بشكل منتظم.

وإن أفكار وتوصيات الأمين العام المتصلة بمسائل التنسيق مع المنظمات الإقليمية التي طرحها في تقريره "ملحق لخطة للسلام" تعتبر اسهاما مفيدا في الحوار الجاري الرامي إلى تحسين قدرتنا على التنبؤ بالأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون وقوع هذه الأزمات وادارتها. ويواصل بلدي نشاطه في هذا المسعى في كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وثمة مجال أخذ يحظى بأهمية خاصة في الفترة الأخيرة هو التنسيق بين المنظمتين في معالجة المهمة الرئيسية المتمثلة في بناء السلام في فترة ما بعد الصراع في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة جنوب شرقي أوروبا. ويمكن أن يحل عدد من المشاكل الناجمة عن الصراع في إقليم يوغوسلافيا السابقة على أفضل وجه لو أصبحت محل اهتمام وعمل مشترك لدى الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤسسات ومنظمات دولية مختصة أخرى.

وترحب بلغاريا بالتوقيع في مؤتمر باريس للسلام يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر على الاتفاق الاطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ونؤيد تأييدا كاملا الدور الهام المنوط بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ المهام المنصوص عليها في اتفاق دايتون للسلام.

وثمة مجال ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلع بدور رئيسي فيه هو التوصل إلى إبرام اتفاق يتعلق بتحديد الأسلحة في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ومن الأهمية القصوى بمكان حظر قيام سباق تسلح جديد في المنطقة، وذلك عقب رفع الحظر المفروض على

الأسلحة. وينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تشجع على إجراء مفاوضات بغرض ابرام اتفاق بين الأطراف في البوسنة والهرسك، فضلا عن ابرام اتفاق يتعلق بالتوازن المنشود في الأسلحة بين البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ضمن الأطر المتفق عليها. وان وضع قيود وطنية على القوات المسلحة والأسلحة للدول الثلاث هو خطوة أولى نحو إبرام اتفاق أوسع نطاقا يتعلق بالاستقرار الإقليمي في يوغوسلافيا السابقة وحولها، بما في ذلك وضع قيود على الأسلحة وحجم الجيوش لجميع الدول في المنطقة.

وبلغاريا على استعداد للمشاركة بروح بناءة في المفاوضات المتعلقة بالاستقرار الإقليمي، وبالتقيد بالحقوق والواجبات النابعة من اتفاقات مقبلة في هذا الميدان، على أساس أن القيود القائمة على الأسلحة والعتاد وقوام الأفراد فيما يتعلق ببلغاريا بموجب المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا لن يتم التفاوض بشأنها من جديد. وبلغاريا راغبة في الاسهام في تعزيز الشفافية وامكانية التنبؤ على صعيد إقليمي من خلال اتخاذ تدابير إقليمية لبناء الثقة وبناء الأمن، وهي تدابير تتخطى أحكام وثيقة فيينا لعام ١٩٩٤.

وتؤكد بلغاريا على الأهمية الرئيسية لبناء الديمقراطية وتعزيزها في يوغوسلافيا السابقة. وهي على أهبة الاستعداد لتوفير خبراء للمهمة الطويلة الأجل التي ستضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك.

ويؤكد بلدي مجددا اهتمامه القوي بالاضطلاع بدور نشط في اعادة الإعمار في إقليم يوغوسلافيا السابقة في فترة ما بعد الصراع، الأمر الذي يتصف بأهمية حيوية في التنمية الاقتصادية للمنطقة بأسرها في المستقبل. ولقد أتخذنا خطوات نحو الاسهام في التعاون الاقتصادي الاقليمي في سياق الاستقرار والأمن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونعتقد بأن الحلقة الدراسية التي استضفناها في صوفيا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر بشأن دور الهيكل الأساسي عبر أوروبا للأمن والتعاون في منطقة البحر الأسود تطورت إلى مشروع ريادي ناجح في هذا الصدد. ونشجع على القيام باسهامات نشطة لمتابعة النتائج التي توصلت إليها تلك الحلقة الدراسية.

السيد كيريلا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ممارسة نشطة رائعة سواء من حيث جوهرها أو من حيث طرائق تحديد إطار التفاعل بين المنظمتين.

وحسبما يقول تقرير الأمين العام (A/50/564)، فإن مركز المراقب الذي منح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتفاق الاطاري المبرم عام ١٩٩٣ بين الأمين العام ورئيس منظمة عموم أوروبا آنذاك يوفران أساسا مؤسسيا دائما للتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأحد العوامل الأكثر نشاطا ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي سياق التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على حد سواء هو الاتحاد الأوروبي. والبيان الذي أدلى به هنا ممثل اسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وهو البيان الذي يؤيده وفد بلدي بالكامل - يشهد على هذا.

ومع ذلك، أود أن أتقدم ببعض أفكار معينة تحظى باهتمام خاص من قبل وفد بلدي.

إن الآمال في تحقيق استقرار وأمن حقيقيين تعتمد أساسا بالنسبة إلى بلدي، فضلا عن بلدان أخرى في منطقة أوروبا الوسطى، على تكامل الهياكل السياسية والأمنية والاقتصادية الأوروبية الأطلسية - وهي منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية. وإن وضع استراتيجية ذات نهج مطواع ومتماسك حيال علاقات التشارك بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة - على أن يكون لكل منها مسؤولياته ونفوذه وطريقة عمله - له أهمية حيوية بالنسبة للأمن الأوروبي - الأطلسي، ومفيد لنظام الأمن الجماعي القائم على ميثاق الأمم المتحدة.

ومثلما يؤكد عليه الأمين العام في تقريره، فإن الحوار بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى وضع تحديد أفضل للأولويات، ومجالات الكفاءة وإجراءات معينة بغية كفالة فعالية مفيدة متبادلة يتصف بأهمية خاصة. والاجتماع الوزاري الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بودابست مؤخرا قام بتحركات جديدة في هذا الاتجاه. ويلاحظ المرء انه أحرز تقدم، لا سيما في مجال أعمال الدبلوماسية الوقائية، ولكن ينبغي لهذه الأعمال أيضا أن تمارس بفعالية أكبر.

ولم يحرز أي تقدم ملحوظ بعد نتيجة لأنشطة بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شيشان، وناغورني كاراباخ، وجمهورية مولدوفا ومناطق أخرى فيها صراعات. ففي شيشان، على سبيل المثال، لا تحترم الاتفاقات المبرمة؛ وفي ناغورني كاراباخ، لا نزال عمليا نراوح مكاننا فيما يتعلق بإنشاء قوات لحفظ السلام متعددة الأطراف؛ ولا تزال توجد قوات

أجنبية مرابطة في جمهورية مولدوفا، على الرغم من وجود التزامات بسحبها وعلى الرغم من التأكيد من جديد على ذلك السحب.

وفي سياق البعدين الاقتصادي والانساني للتعاون في عموم أوروبا، نلاحظ تضاؤل الاهتمام لدى عدد من الدول. ويوجد ميل نحو تجاهل بعض الالتزامات، من قبيل الالتزامات المتعلقة بحرية التحرك، والاتصالات الشخصية والتبادلات الثقافية والتقنية والعلمية. ولا شك في أن المرء يشعر بوجود مجال لتوزيع المسؤوليات وتنسيق الجهود على نحو أفضل بين مختلف المؤسسات الأوروبية التي تتصف بطابع متشابه.

إن مشاورات التنسيق المقرر أن تجري في جنيف في كانون الثاني/يناير المقبل قد تمكن، على سبيل المثال، من النظر في خيارات محددة للتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة بغرض وضع أولويات وتحديد مشاكل معينة لكلا المنظمتين من جانب، واستحداث وسائل عملية للتعاون من جانب آخر.

إن الميثاق المتعلق بالاستقرار في أوروبا، والذي تتابعه منظمة الأمن والاستقرار في أوروبا، هو ممارسة مفيدة، ويبدو لنا أنه جدير بالاحتفاظ به باعتباره أساسا لحسن الجوار، ليس بالنسبة إلى المشاركين في موائد مستديرة إقليمية فحسب، بل وأيضا بالنسبة إلى جميع الدول الأطراف في الميثاق. وثمة حاجة ملحة تقضي بالاسراع في توسيع ميثاق حسن الجوار والدبلوماسية الوقائية هذا ليشمل منطقة يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، اقترحنا في الاجتماع الوزاري الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤخرا أن تنظم في تلك المنطقة مائدة مستديرة تتعلق بهذا الموضوع. ولقد حان الوقت لإجراء تقييم، ضمن اطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لمركز مشاريع التعاون التي يتضمنها الميثاق تحت عنوان عام هو "التدابير المشتركة". ورومانيا على استعداد للتقدم بمبادرتها الذاتية والنظر فيها مع دول أخرى في المنطقة، في اطار متابعة الميثاق، بغية كفالة تحقيق مصالحة تاريخية مع هنغاريا.

إن اتفاق دايتون الذي وقع أخيرا في باريس، يفتح آفاقا حقيقية للأمن والاستقرار في أراضي يوغوسلافيا السابقة ولبناء أسس جديدة للتعاون بين دول المنطقة.

وفيما يتجاوز الجانب العسكري الذي تغطيه القوة المتعددة الجنسيات، تشكل القدرة على تحمل المسؤوليات وتنفيذ ولاية هامة جدا لنجاح عملية السلام في المستقبل - تتمثل في الاشراف على الإعداد للانتخابات وإجرائها في البوسنة والهرسك، ورصد حالة حقوق الإنسان، ورعاية المفاوضات لارساء أسس الاستقرار الإقليمي، وإقامة آليات لتعزيز الثقة والأمن - تحديا جديدا لم يسبق له مثيل لن تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مواجهته دون جهود مستدامة على نحو خاص للتعاون المشترك والتنسيق الوثيق والفعال والعاجل مع الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجميع المنظمات والمؤسسات المعنية الأخرى.

لقد ذكرت رومانيا انها مستعدة للمشاركة في بعثات وعمليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة يوغوسلافيا السابقة وقيادة إحدى تلك البعثات. ويقف بلدي على أهبة الاستعداد للإسهام في إنشاء صندوق للدعم المبدئي لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في يوغوسلافيا السابقة.

ويبدو من الأهمية بصفة خاصة بالنسبة لنا أن يجري الفريق المشكل في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للاضطلاع بهذه العمليات مشاورات مع جميع الدول المعنية مباشرة قبل اتخاذ قراراته. وقد يكون من المفيد واللازم لجميع البلدان المعنية أن تشارك في عملية صنع القرار لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتصل بإقليم يوغوسلافيا السابقة، وهذا قد يعني قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جديد في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قررت رومانيا تطوير علاقاتها بنشاط أكبر مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، واقامة علاقات دبلوماسية مع البوسنة والهرسك، وفتح بعثة دبلوماسية في سراييفو ورفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في بلغراد والعواصم الأخرى في المنطقة. ويؤيد بلدنا إعادة اندماج جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالمنظمات الدولية والإقليمية واشتراكها في التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. ونعتقد أن عقد مائدة مستديرة إقليمية - في الإطار المنصوص عليه في أعمال متابعة ميثاق الاستقرار في أوروبا - لبلدان منطقة يوغوسلافيا السابقة، مع مشاركة دول المنطقة الأخرى، بالإضافة إلى الدول المعنية سيكون خطوة تحظى بالترحيب. ونأمل أن تصبح المصالحة التاريخية نظاما دائما في سياق أعمال متابعة ميثاق الاستقرار في أوروبا حتى يتسنى تعزيز حسن الجوار في جميع أنحاء القارة الأوروبية.

كما ينادي اتفاق دايتون بإعداد برنامج للمساعدة في التعمير الاقتصادي بتمويل دولي. ونعتقد أنه سيكون من المناسب توسيع رقعة التعمير الاقتصادي ليشمل جميع أنحاء جنوب شرقي أوروبا، بالنظر إلى عواقب الجزاءات على البلدان المجاورة ليوغوسلافيا السابقة. وإن قرب الموقع الجغرافي والتكامل الاقتصادي يرشحان

رومانيا كشريك شرعي محتمل في عملية التعمير الاقتصادي في منطقة جنوب شرقي أوروبا.

إن مشروع القرار A/50/L.62، الذي عرضه ببلاغة كبيرة السفير اندريه اردوس، ممثل هنغاريا، البلد الذي يترأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذه السنة، يعبر تماما عن الديناميات الرائعة لنهج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنسبة للمسرح الدولي، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق فيما بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة. ويأمل وفدي، بوصفه مشاركا في تقديم مشروع القرار، أن يعتمد بتوافق الآراء العام. ونؤيد أيضا مشروع المقرر A/50/L.63، الذي يرمي إلى ضمان استمرار ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إزاء الأمم المتحدة تحت الرئاسة السويسرية في عام ١٩٩٦.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): يرحب وفد الجمهورية الاذربيجانية بنظر الجمعية العامة اليوم في مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إننا نعتبر هذا برهانا جديدا على الإسهامات المتزايدة باستمرار من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إقامة وصيانة السلم والأمن في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من فانكوفر إلى فلاديفوستوك.

وتحيي أذربيجان بحرارة التوقيع في باريس قبل أربعة أيام على ذلك الاتفاق التاريخي، الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، من جانب رؤساء جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بالإضافة إلى توقيع الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ونؤمن إيمانا راسخا بأن التنفيذ المبكر لهذين الاتفاقين، كنتيجة لجملة أمور منها التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سيجلب السلم والاستقرار اللذين طال انتظارهما إلى جميع دول وشعوب هذا الجزء من العالم.

وتثني أذربيجان بالغ الثناء على التكامل المتنامي والمتزايد فيما بين المنظمتين في هذه الميادين الحيوية مثل الدبلوماسية الوقائية، وتسوية الصراعات الإقليمية، وحفظ السلام، والأنشطة الإنسانية، ورصد حالة حقوق الإنسان، ورصد الانتخابات وتنفيذ نظم الجزاءات. وإن تقرير الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، (A/50/564) عن تنفيذ قرار السنة الماضية ١٣/٤٩ يتسم بفائدة قصوى في هذا المجال.

وأود أيضا أن أنوه مع الارتياح بالجهود الملموسة التي بذلت خلال السنة الماضية، والمبينة في تقرير الأمين العام، من أجل تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة للجمهورية الاذربيجانية.

لقد كان الأمين العام ممثلا في اجتماعات فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أوفد بعثة حسن النوايا إلى المنطقة تأييدا لجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت المنظمتان على اتصال وثيق بشأن الجوانب الفنية لبعثة حفظ السلام المحتملة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة الصراع الأرمنية - الأذربيجانية.

واغتنم هذه الفرصة للتشديد على الأدوار الإيجابية التي اضطلعت بها هنغاريا في سياق هذا العام، بوصفها الدولة التي تتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٩٩٥، وكذلك الاتحاد الروسي وفنلندا، بوصفهما الرئيسين المشاركين لمؤتمر منسك، سعيا لإيجاد سبل لتحقيق تسوية سلمية للصراع الأرمني - الأذربيجاني. وينبغي كذلك الثناء على الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا السيد س. برزغودزكي من بولندا، على الجهود التي يبذلها لضمان الاتصال الدائم بين أطراف الصراع ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتكرر الجمهورية الأذربيجانية مجددا تأييدها التام للأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تستهدف تحقيق حل سلمي للصراع في منطقة ناغورني - كاراباخ وفيما حولها التابعة لجمهورية أذربيجان والتخفيف من التوترات المتبقية بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان وفقا لقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣).

كما نؤيد المفاوضات الجارية بإشراف الرئاسة المشتركة لمؤتمر منسك من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن وقف الصراع المسلح انطلاقا من روح مؤتمر قمة بودابست المعقودة في ١٩٩٤ والاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود مؤخرا، ونرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد.

وأخيرا، أود أن أشير مرة أخرى إلى أن أذربيجان كانت ولا تزال وستظل تواصل الالتزام بالتسوية السياسية للصراع الأرمني - الأذربيجاني. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى كلمات رئيس جمهورية أذربيجان

السيد حيدر علييف، لدى مخاطبته الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة حيث قال:

"إننا ندين جميع أشكال العدوان في أي جزء من العالم. وإننا نريد السلام: السلام في العالم كله، والسلام في منطقتنا، والسلام وعلاقات حسن الجوار مع جميع الدول". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٦، ص ١٨)

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بوصفنا دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يسعدنا بصورة خاصة أن تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في هذه المسألة الهامة، مسألة "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا" وذلك في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره القيم بشأن هذا البند ونؤكد مجددا تأييدنا الراسخ للجهود التي يبذلها من أجل النهوض بوضع إطار مؤسسي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

كما نود أن نعرب عن امتناننا لتروبكا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أي إيطاليا وسويسرا وهنغاريا، على الجهود التي بذلتها لصياغة القرار المعروض علينا اليوم. لقد اشتركنا بصورة نشطة في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار وانضممنا إلى الوفود الأخرى في تقديمه.

مع مجيء حقبة ما بعد الحرب الباردة، بدأ العمل بالنهج الإقليمية الجديدة لمنع الصراعات ومعالجتها في شتى أنحاء العالم. غير أن بعض التطورات ما زالت تؤدي بنا إلى تقييم متشائم نسبيا بشأن المناخ السياسي العام في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وما زال الأمن والاستقرار عرضة للتهديد جراء الصراعات المسلحة الجديدة والمستمرة. فالعدوان وحيازة الأراضي عن طريق القوة يستمران دون عقاب. ولا نزال بعيدين عن استعادة الشرعية والظروف القانونية الدولية في منطقة القفقاس بكاملها. والصراع في طاجيكستان يهدد السلم والاستقرار في المنطقة. وفي منطقة البلقان، فإن الوقت سوف يبين إذا كان الأمل سيصبح واقعا. وبالرغم من التطورات الأخيرة المبشرة بالخير في البوسنة والهرسك، ما زالت هناك مشاكل ينبغي معالجتها في كوسوفو وسنجق وفويفودينا.

وبالرغم من الخطوات الهامة التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل زيادة تعزيز هيكلها وآلياتها، فإننا لا نزال بعيدين عن معالجة الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي معالجة كافية.

وإن التفكير الابتكاري الواسع النطاق الذي بذل لمعالجة هذه المسائل في السنوات القليلة الماضية لم يثمر بعد بالنسبة لضرورة وضع استراتيجية جديدة وواضحة لمعالجة الصراعات القائمة بطريقة فعالة ودائمة.

وإن التحديات التي نواجهها اليوم تتجاوز بكثير الوسائل والموارد المتوفرة لدى الأمم المتحدة التي لا يمكنها لوحدها أن تستجيب بفعالية وعلى النحو الملائم لطابع الإلحاح المتزايد أبدا لصون السلم والأمن في أنحاء العالم. وعليه، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بوجود حاجة ماسة إلى إنشاء صرح أمني جماعي يتكون من مؤسسات يعزز بعضها البعض الآخر على نحو متبادل ويكون لجميع العناصر فيه دورها الذي تضطلع به. وفي هذا الصدد، تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور أساسي في صون السلم والأمن وكذلك في تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في المنطقة الشاسعة التي تقع في نطاق مسؤوليتها والتي تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك.

ونعتقد، بأن هناك إمكانية كبيرة للمزيد من التعاون المعزز بين منظمتينا في إطار الميثاق والوثائق الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونود أن نؤكد بصورة خاصة على وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢، وقرارات مؤتمر قمة بودابست لعام ١٩٩٤، بالإضافة إلى آخر القرارات التي اتخذها اجتماع المجلس الوزاري في بودابست في عام ١٩٩٥، حيث تم، من جملة أمور أخرى، إرساء وتأكيد المبادئ والإجراءات المتعلقة بأنشطة حفظ السلام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إننا نعتبر القرارات المتعلقة بأنشطة حفظ السلام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة المشمولة بمسؤوليتها خطوة في الاتجاه الصحيح. مع ذلك نؤمن، كدول مشاركة، بأننا لم نتمكن بعد من التدليل بصورة ثابتة على إرادتنا السياسية لتنفيذ العديد من قراراتنا المتعلقة بهذا الغرض. وبقيت جهودنا مقتصرة إلى حد كبير على أنشطة ذات نطاق صغير في مجال الدبلوماسية الوقائية.

لكنني يجب أن أؤكد مجددا ارتياحنا الخاص نحو التطورات المشجعة في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وثمة حالة تدلل على ذلك تتمثل في الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في جمهورية أذربيجان والتوتر بين أرمينيا وأذربيجان. وكما هو معروف جيدا، ما فتئ فريق

منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يسعى إلى التوصل إلى حل لهذه المشكلة طوال السنوات الثلاث الماضية. وبصفتنا عضوا في هذا الفريق منذ إنشائه، شاركنا بنشاط في جهوده. ونحن نؤيد تأييدا تاما الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والرئيسين المشاركين لمؤتمر منسك في جهودهم. وما زلنا نؤمن بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصورة عامة وفريق منسك، بصورة خاصة، ما برحا يمثلان الآليتين المناسبتين اللتين يمكن من خلالهما التوصل إلى حل مقبول وعادل وأن جميع الجهود التي تبذل في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن توجه نحو دعم جهود فريق منسك. وفي هذا الصدد، نرحب بالإشارة الخاصة في مشروع القرار المعروض علينا إلى قرار الجمعية العامة في العام الماضي ١٣/٤٩، حيث أن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال حظيت بالتأييد الكامل من جانب الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار المتخذ مؤخرا في اجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في بودابست يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والذي أعيد التأكيد فيه على القرار الذي سبق اتخاذه في مؤتمر قمة بودابست لعام ١٩٩٤ بإنشاء قوة لحفظ السلام تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يتم نشرها في منطقة ناغورني كاراباخ بجمهورية أذربيجان.

ونؤمن بأننا على أعتاب تطور جوهري في الدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها منظمة إقليمية تعمل في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبإرساء سابقة في أنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها تلك المنظمة، فإن نشر قوة لحفظ السلام تابعة لها في منطقة ناغورني كاراباخ، سيكون في رأينا بمثابة اختبار حاسم للدول المشاركة فيها لتؤكد من جديد على إرادتها في إعطاء دفعة جديدة لجهودها الجماعي في سعيها لإقرار السلام والشرعية في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على النحو المنصوص عليه في وثائق المنظمة ذات الصلة.

كما نرحب بالإشارة الواردة في مشروع القرار إلى الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي وقع في باريس يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والاتفاق الأساسي لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارنيا وسيرميوم الغربية، الموقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا عاليا معايير ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها لبنات هامة لإقامة الديمقراطية وزيادة تطويرها، واحترام حقوق الإنسان في المنطقة بأسرها.

إلا أننا نأسف لأن نداءات المجتمع الدولي التي وردت في قرار مجلس الأمن ٨٥٥ (١٩٩٣) باستئناف أنشطة بعثات المنظمة إلى كوسوفو وسنجق وفويفودينا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، في أقرب وقت ممكن، لم تستجب لها السلطات الصربية حتى الآن. وبالتالي نرحب بكون مشروع القرار المعروض علينا يكرر التأكيد على أهمية المساهمة التي تقدمها بعثات المنظمة في صون الاستقرار في كوسوفو وسنجق وفويفودينا. ونعتبر أن الإشارة الواردة في مشروع القرار المطروح علينا إلى قرار مجلس الأمن ٨٥٥ (١٩٩٣) شهادة متجددة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييدها لاستمرار بعثات المنظمة في يوغوسلافيا السابقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن إيماننا الراسخ بأن أنشطة كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا متعاضدة ومتكاملة في طبيعتها. ومن هذا المنطلق نعتبر أن الأمم المتحدة ما زالت تؤدي دورا مركزيا في صون السلام والأمن في شتى أرجاء العالم. وهكذا نرى أن نطاق التعاون بين المنظمتين ينطوي بالضرورة على تقسيم العمل بينهما على نحو يتبلور مستقبلا في شكل جديد من هياكل الأمن الجماعي. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على الجهود الجارية حاليا في إطار المنظمة لوضع نموذج أمني مشترك وشامل لأوروبا القرن الحادي والعشرين، ونرحب بالإشارة الواردة بهذا المعنى في مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.62 ومشروع المقرر A/50/L.63.

ستبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/50/L.62.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.62؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.62 (القرار ٨٧/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تنتقل الجمعية الآن إلى مشروع المقرر A/50/L.63.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/50/L.63؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أوضح برنامج العمل المقرر لعصر يوم الثلاثاء ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

كأول بند في الجلسة، ستتناول الجمعية البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال، "تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة".

وكبند ثان، ستنظر الجمعية في البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، "المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في افغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها"، إلى جانب البند ٥٤ من جدول الأعمال، "الحالة في افغانستان وأثرها على السلم والأمن الدوليين".

وكبند ثالث، ستتناول الجمعية الجانب المتعلق بالمساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي، من البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، إلى جانب البند ٢٦ من جدول الأعمال "الحالة في بوروندي".

وكبند رابع في الجلسة، ستستأنف الجمعية النظر في البندين الفرعيين (ب) و (ج) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، المعنونين "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق" و "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها"، وذلك بغرض البت في مشاريع القرارات A/50/L.41/Rev.1 و A/50/L.54 و A/50/L.56/Rev.1، المقدمة في إطار البند الفرعي (ج).

وكبند خامس ستتناول الجمعية تقرير اللجنة الخامسة عن البند الفرعي (ب) من البند ١٢٢ من جدول الأعمال، المتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وكبند سادس، ستتناول الجمعية تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالبند ١٣٣ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي".

وأود أن أذكر الأعضاء بأن تقارير اللجنة الثانية سينظر فيها، كما أعلن من قبل، صباح الأربعاء ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر الجمعية عصر يوم الخميس ٢١ كانون الأول/ديسمبر، في تقارير اللجنة الثالثة.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن التمس تعاون الوفود في التقيد بالمواعيد.

والآن وقد دخلنا في الأسبوع الأخير من هذا الجزء من الدورة الخمسين للجمعية العامة، سيتعين على الجمعية أن تتخذ قرارات عديدة. ويدرك الأعضاء أنه لكي تتخذ الجمعية أي قرار لا بد من توفر نصاب قانوني، وهذا الصباح، وبسبب عدم توفر النصاب القانوني وعدم حضور المتكلمين المقررين للجلسة، لم يتسنى بدء الجلسة العامة للجمعية العامة قبل الساعة ١٠/٣٥ صباحا.

وبالتالي، أود أن أذكر الوفود بمدى أهمية التقيد بالمواعيد، ضمانا لتنظيم أعمال الجمعية العامة على نحو فعال ومنظم، وتوفيرا لنفقات الأمم المتحدة. وأؤيد بقوة المقترحات العملية التي قدمت في الدورات السابقة، بأن يقوم كل وفد بتعيين شخص للحضور في الموعد المحدد، وأرجو مخلصا أن تتعاون جميع الوفود في هذا الشأن.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.